مدى التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالسودان

د. محمد حمد النيل محمد (★)

مقدمـــة البحث:

يقول الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴾ [1].

وقال ﷺ : (إن من الذنوب ذنوباً لا يكفرها الصلاة ولا الصيام ولا الحج ولا العمرة، قالوا فما يكفرها يا رسول الله، قال : الهموم في طلب المعيشة) – أخرجه الطبراني في الأوسط . الإسلام يشجع على العمل وطرق أبواب الرزق وفتح فرص العمل .

أحد التحديات الكبيرة التي يواجهها التعليم العالي هو مدى قدرة مخرجاته على تلبية احتياجات ومتطلبات سوق العمل . إن جمود مناهج التعليم أو عجزها عن التغير بسرعة تفوق سرعة تغير احتياجات التنمية وأسواق العمل ، يجعلها بعيدة عن المقارنة بينها وبين المستويات المهارية الدولية ؛ وهذه المقارنة أصبحت ضرورية في عالم المنافسة وانفتاح الأسواق .

إن التنمية بإطارها الشامل تعتمد على مدى الخبرة المكتسبة وصناعة المعرفة والمهارات التقنية التي يمتلكها رأس المال البشري من جهة ، وعلى مدى الحكمة والعقلانية في توظيف الموارد البشرية من جهةٍ أخرى لتحقيق غاية التنمية المتمثلة في تحسين جودة حياة الإنسان [2].

(★) عميد كلية التربية بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية .

([1]) سورة الملك آية (15).

([2]) البرنامج العربي لدعم التشغيل

مشكلة الدراسة :

تشير إحصاءات وزارة العمل السودانية إلى أن نسبة البطالة حوالي 15% ، ونسبة بطالة الخريجين حوالي 48% ، أي أكثر من ثلاثة أضعاف المعدل العام للبطالة . وأصبحت هذه مشكلة تؤرق المجتمع ، ولم يسلم منها حتى خريجو الكليات التطبيقية كالطب والهندسة والتربية وغيرها . ومن المؤكد أن هذا الهدر في طاقات الشباب له آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية سلبية على المجتمع ، ومن المحتمل أن يقود إلى ممارسات تؤدي إلى عدم الاستقرار بالبلاد . ويقوم الباحث في هذه الدراسة بتحليل هذه المشكلة لمعرفة حجمها وأسبابها وتقديم بعض المقترحات لمعالجتها .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تعرف مدى التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالسودان من حيث :

أ/ملاءمة قدرات ومهارات المتخرجين للأداء المطلوب في سوق العمل .

ب/ مناسبة أعداد المتخرجين للأعداد المطلوبة في سوق العمل .

أسئلة الدراسة :

تجيب هذه الدراسة عن السؤال الرئيس الآتي :

ما مدى التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالسودان؟

ويتفرع من هذا السؤال سؤالان هما :

1/ما مدى تناسب أعداد الخريجين مع الأعداد التي يحتاجها سوق العمل ؟

2/ما مدى امتلاك الخريج للمهارات الكافية لأداء العمل بفاعلية واقتدار ؟

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة للآتي :

1/تسلط الضوء على أحد أهم العوامل المؤثرة في التنمية وهو الاستخدام الأمثل لرأس المال البشري المتمثل في تأهيل الخريجين وتوظيفهم .

2/تركز على التوازن بين التخصصات في مؤسسات التعليم العالي وذلك بما يخدم التنمية بالبلاد .

3/يتوقع الباحث أن تسهم هذه الدراسة في توصيات قد تساعد متخذي القرار في الموائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل .

منهج الدراسة :

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث يقوم الباحث بجمع وتحليل بيانات عن موضوع الدراسة ، كما يقوم بتحليل الدراسات السابقة .

حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية : التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالسودان .

الحدود المكانية : جمهورية السودان .

الحدود الزمنية : 2007- 2012م

مصطلحات الدراسة :

يبين الباحث فيما يلي المعنى المقصود بكل مصطلح من المصطلحات الآتية في الدراسة :

1/ التعليم العالي :

يقصد به كل أنماط التعليم التي تلي المرحلة الثانوية ،

2/ الخريجون – المتخرجون :

هم الذين أكملوا الدراسة بالتعليم العالي .

2/ لجنة الاختيار :

هي إحدى إدارات وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية ،ومهمتها تسجيل طالبي العمل وإجراء المقابلات لهم لاختيار الأشخاص المناسبين للوظائف المتاحة في القطاعين العام والخاص .

3/ سوق العمل :

هو فرص العمل المتاحة في كلٍ من القطاعين العام (الحكومي) ، والخاص .

4/ توافق التعليم العالي مع سوق العمل :

يقصد به مدى تناسب احتياجات سوق العمل مع مخرجات التعليم العالي المتمثل في أعداد الخريجين وفي درجة تأهيلهم للعمل الذي أُعِدُّوا من أجله .

الإطار النظري والدراسات السابقة

تعد فرص العمل ذات أهمية بالغة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تحقق الأهداف الأسمى للمجتمعات كالحد من الفقر ونمو الإنتاج على مستوى الاقتصاد ككل ، وتماسك المجتمع وتحقيق الاستقرار ، والتقليل من الصراعات . ويذكر تقرير التنمية في العالم (2013م) أنه في الوقت الذي يناضل فيه العالم من أجل الخروج من الأزمة العالمية ، يجلس نحو 200 مليون شخص – بينهم 75 مليون دون سن الخمسة والعشرين – عاطلين عن العمل . وهناك ملايين آخرون أكثرهم من النساء يجدون أنفسهم خارج القوة العاملة بالمرة . وإذا نظرنا إلى المستقبل وجدنا أنه خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة ستكون هناك حاجة إلى 600مليون فرصة عمل جديدة لاستيعاب العدد المتزايد من السكان في سوق العمل ، ولا سيما في آسيا وأفريقيا [1].

حسب التقرير السابق فإن معدلات البطالة وسط الشباب تتراوح مابين (10-50%) ؛ حيث تجاوزت 50% في اسبانيا في الربع الأول من عام 2012م . وإذا تتبعنا الإحصاءات فسنجد أن للعالم العربي نصيباً كبيراً من هذه الصورة القاتمة ، ولكن سيركز الباحث على بطالة خريجي التعليم العالي ؛ وهي جزء من البطالة العامة .

التعليم العالي وسوق العمل :

(1) البنك الدولى 2012، تقرير التنمية في العالم 2013م، عرض عام الوظائف ، واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ترخيص نسب العمل CCBY3.0

ازدادت طاقة نظم التعليم في العالم أكثر من الضعف، بالأرقام المطلقة، في غضون ٤٠ سنة تقريباً. ففي عام ١٩٧٠ ، كان هناك ٤١٥ مليون تلميذ مسجل في التعليم الابتدائي بالمقارنة مع ٦٩٦ مليوناً في عام ٢٠٠٨م، وارتفع عدد التلاميذ في التعليم الثانوي من ١٩٥ مليوناً في عام ١٩٧٠ الى ٥٢٦ مليوناً في عام ٢٠٠٨م . وفي نفس الوقت، ازداد عدد الطلاب في التعليم العالي ست مرات في الفترة ذاتها، من ٣٢ مليون طالب الى ١٥٩ مليوناًفي عام ٢٠٠٨م [1].

إن أحد الأهداف الرئيسة للتعليم العالي هي إعداد المتخصصين المهرة الذين يمثلون دعائم التنمية بالبلاد . وتشير الدراسات إلى أن أغلب طلاب التعليم العالي في العالم العربي يلتحقون بالدراسات النظرية ، وترتبط سياسات التعليم العالي بتحقيق رغبات الطلاب في توفير التعليم الذي يرغبونه . وتورد إحصاءات وزارة التربية للعام الدراسي 10/ 2011م بالإمارات العربية أن طلاب القسم الأدبي يمثلون ما نسبته 76% من إجمالي طلاب الشهادة الثانوية ؛ هذا في الوقت الذي تركز فيه الخطة الإستراتيجية (رؤية الأمارات 2021) على تطوير إقتصاد قائم على المعرفة ، يهتم بتوفير كوادر علمية وتكنولوجية تركز على تقنية المعلومات والهندسة والطب إضافةً إلى تخصصات الطاقة النووية والمتجردة والعلوم البيئية[2] .

في اليمن لا تزيد نسبة التعليم التقني عن 15% ، أما في السعودية فيذكر (العتيبي) [3] أن نسبة الالتحاق بالعلوم الانسانية والاجتماعية قد بلغت 75% . ويرى أن مشكلة التعليم العالي في البلاد العربية لا تكمن في عدم توفر المؤسسات ولكن في نوعية المؤسسات ؛ فهي متدنية الكفاءة ، قليلة الإنتاجية المعرفية ، ضعيفة العائد الاجتماعي. كما يذكر أن مؤسسات التعليم العالي لا زالت غير قادرة على ربط سياسات القبول والالتحاق بمؤسسات التعليم العالي

([1]) معهد اليونسكو للأحصاء ، الموجز التعليمي العالمي لعام 2010م –مقارنة إحصائيات التعليم عبر العالم،منتريال، كيوبك، كندا .

([2]) نشرة أخبار الساعة ، مخرجات تعليمية تخدم التنمية ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 23/ 1 /2013م

([3]) منير بن مطني العتيبي ، تحليل ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي ، كلية التربية،جامعة الملك سعود .

باحتياجات سوق العمل بالوظائف ، وغير قادرة على تحقيق المواءمة بين التخصصات المتاحة في هذه المؤسسات ونظيرتها المطلوبة في سوف العمل . ويؤكد مجلس القوى العاملة بالسعودية أن الإقبال المتزايد على التعليم الجامعي النظري ، وتوسيع القبول في الجامعات قد انعكس سلباً على مستوى كفاءة الخريج.

في الجزائر تذكر (الماحي ثريا) [1] أن نظام التعليم في الجزائر من بين الأسباب التي زادت في تفاقم مشكلة البطالة و خاصة بين حاملي الشهادات, وتقول : إن افتقاد نظام التعليم لطابعه التكويني و المهني و عدم التنسيق بين السياسات التعليمية و التوظيف كان سببا في الاختلال الحاصل بين جانبي العرض و الطلب في سوق العمل. وتذكر أنه رغم جهود الدولة في تحسين مستوى التعليم و التكوين المهني إلا أنها تفتقر لليد العاملة و المهارات المؤهلة لمجالات العمل .

التعليم العالي بالسودان :

منذ عقد التسعينات تمثلت التوجهات العامة للتعليم العالي فيما يلي:-

1/النهوض بالمجتمع وتلبية حاجاته التنموية وتوسيع مدى البحث العلمي.

2/التوسع الأفقي في مؤسسات التعليم العالي وقبول الطلاب مع التركيز على توفير الكوادر المهنية المطلوبة.

3/ربط التعليم العالي بالموروث الحضاري والثقافي للأمة من خلال سياسات التعريب وربط مؤسسات التعليم العالي.

4/ دخول التعليم الأهلي كرافد رئيسي للتعليم العالي بالسودان الأمر الذي وسع من قاعدة التعليم العالي ومكن من أن يقوم القطاع الخاص بالإسهام بصورة فاعلة في التعليم العالي وفق ضوابط وشروط تضعها وزارة التعليم العالي وتشرف على تنفيذها [2].

(1) ثريا الماحي ، نحو إستراتيجية فعالة لخلق علاقة مستقرة بين سوق التعليم و سوق العمل كحل للبطالة و طريق للتنمية المستدامة جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير- الجزائر

(2) محمد أدهم علي، تطور النظام التعليمي في السودان نحو رؤية لمعالجة الفاقد التربوي وعطالة الخريجين، موقع: الأمانة العامة -وزارة مجلس الوزراء -جمهورية السودان ، اغسطس 2008م

ارتفع عدد الجامعات في السودان من 5 جامعات في1989م إلى 26 جامعة في عام 2003م ، وزاد قبول الطلاب من 5 آلاف طالب إلى أكثر من مائة ألف . وفي عام 2009م ارتفع عدد مؤسسات التعليم العالي إلى 83 مؤسسة :

29 جامعة حكومية ، 40 جامعة وكلية جامعية أهلية ، 14 كلية تقنية . وبلغت نسبة القبول بمؤسسات التعليم العالي الحكومية 79.9% يقابلها 20.1% في المؤسسات الأهلية[1] . وبالرغم من كل هذا فلا زال لدينا نقصٌ واضحٌ في العمالة الماهرة والفنية والوسيطة المدربة ، ولا زالت مستشفياتنا تشغل الممرضين والفنيين من خارج البلاد بالرغم من الظروف الاقتصادية الحرجة التي تعيشها البلاد . هذا بالنسبة للكم ، وإذا رجعنا إلى مقارنات مثل النسبة بين عدد الطلبة إلى الأستاذ ، أو مدى الالتزام بالتجهيزات المطلوبة لمؤسسات التعليم العالي فسنجد أن لدينا مشكلة في جودة أعداد الخريجين ، وتبدأ هذه المشكلة من التعليم العام ؛ ففي تقرير أداء وزارة التربية والتعليم المقدم للمجلس التشريعي لولاية الخرطوم ورد أن : نسبة توزيع الكتاب المدرسي لم تتعد (60-65%) وأن الإجلاس بمرحلة الأساس حوالي 44% ، كما أن النقص في أعداد المعلمين بلغت (2764) معلماً [2]. وستتم مناقشة ذلك في الفصل القادم من هذه الدراسة – بمشيئة الله .

إذا كان هذا واقع السودان وواقع العالم العربي من حيث التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل ، فيجدر ذكر تجارب أخرى ناجحة في هذا المجال ومن ذلك :

التجربة التركية :

سعت تركيا إلى تركيز الإعلام نحو إقناع المواطنين بأن التعليم هو أساس النهضة وسبيل رفع مستوى المعيشة ، ولذلك فقد ركزت على استقلالية

([1]) سيف الدين الياس حمدتو ،التخطيط الاستراتيجي للجودة في مؤسسات التعليم العالي ، جامعة شندي ، السودان، المؤتمر العربي لجودة التعليم العالي 2011/5م

([2]) جريدة الرأي العام ،تقرير أداء وزارة التربية بولاية الخرطوم ، العدد 476152، 1/3/ 2011م

الجامعات وعلى رفع حصة التعليم من الميزانية العامة للدولة لتصل إلى 15% . كذلك انتهجت عدد من السياسات منها :

1/ يكون إنشاء كل جامعة وفقاً لسياسات وخطط لحل عدة مشكلات، وتحقيق عدة أهداف محلية وقومية وثقافية علمية.

وتعتمد الجامعة على ذاتها في توفير كل متطلباتها كما تفتح مجالات العمل أمام خريجيها . ويتم اختيار موقع الجامعة في المناطق المتخلفة أو العشوائية أو التي يخطط لتنميتها والنهوض بها أو حتى في الصحراء لجذب العمران إلى جوارها، ويسبق بناؤها إنشاء عدد من المصانع المتنوعة لضمان إيجاد فرص العمل لكثير من الأيدي العاملة ، وفتح الباب لعمل الخريجين، وبذا تسهم الجامعة في حل مشكلات التخلف التعليمي والاقتصادي والبطالة والفقر. وتقوم الجامعة باستقطاب الدعم من الأوقاف ومن المؤسسات الخيرية التي تدعم إسكان الطلاب وإعاشتهم[1]

2/يفرض على أي جامعة تتأسس أن تقوم بعمل شراكة مع جامعة أوروبية أو أمريكية في كل مراحل التعليم العالي، على أن تكون الشراكة في نظم المقررات والأنشطة والمهارات والقدرات والامتحانات.

3/تستفيد الجامعة من الخبرات التركية المهاجرة خارج البلاد .

التجربة الماليزية :

ركزت التجربة الماليزية على توثيق العلاقة بين التعليم والعمل في خطتها (1981-2020م) التي ركزت خلالها على الآتي :

1/تنمية المهارات وأخلاق العمل والتعلم الذاتي في جميع المؤسسات التعليمية.

2/التنسيق المستمر مع جميع قطاعات سوق العمل لرفدها بالتخصصات المطلوبة .

3/إعلاء قيم العمل والإخلاص في الأداء مع ضمان عدالة الأجور للحد من استخدام العمالة الأجنبية .

4/قيام فلسفة التعليم على الولاء للوطن ، والتركيز على حسن اختيار المعلمين وإعدادهم.

([1]) ثريا الماحي ، مرجع سابق

5/المراجعة المستمرة للمناهج والربط والمواءمة المستمرة بين مخرجات التعليم وسوق العمل .

وقد نتج عن ذلك أن أكثر من 40% من طلاب الجامعات الماليزية يتوجهون إلى الدراسات العلمية والتطبيقية ، كما حققت ماليزيا مراكز متقدمة في المسابقات الدولية للرياضيات والعلوم[1].

التجربة الكورية الجنوبية :

تهتم الدولة اهتماماً كبيراً بالتعليم وتخصص له 21% من الموازنة العامة ، كما تهتم بإعداد المعلمين وحسن اختيارهم ومواصلة تدريبهم أثناء الخدمة ؛ أما مدير المدرسة فيتم اختياره بعد قضاء 25 عاماً في العمل . يعتبر المعلم بطل العمل وباني النهضة الحديثة في كوريا الجنوبية ، ووفاء له يكرم في احتفالية سنوية في العاشر من مايو ، لا ينافسها من حيث الأهمية وتنوع الأنشطة المصاحبة، سوى الاحتفال باليوم الوطني [2].

تركز المناهج على تعليم قيم العمل والحياة منذ المرحلة الابتدائية حيث يتم تدريس مواد :

- التربية من أجل الأمانة.
- التربية من أجل الحياة ذات المعنى.
- التربية من أجل التمتع بالحياة.
- التربية الخلقية.
- التربية الرياضية.
- الحِرَف.
- النشاطات غير الصفية.

ويلتحق 94% من طلاب المرحلة المتوسطة بالمرحلة الثانوية التي من أهم أهدافها إعداد الطال للدراسة والحياة ؛ حيث تقدم تعليم متعدد المسارات (

([1]) نصرالدين عمر الياس، أمين محمد سوركتي ، احتياجات سوق العمل – المقاربة بين التعليم الفني والتقني وحاجة سوق العمل ، الأمانة العامة لمجلس التعليم الفني والتقني ، موقع رئاسة مجلس الوزراء السوداني 2010

(2) فاطمة محمد البغدادي ، كيف يحتفلون بالمعلم ، مجلة المعرفة ، العدد 215 ، ، الرياض، السعودية، فبراير2013م

أكاديمي – فني- مهني – مراسلة) . وينخرط 90% من خريجي التعليم المهني في سوق العمل بينما يواصل الآخرون. وتبلغ نسبة التسجيل في المعاهد 84% ، أما الدخول للجامعات المرموقة فتتم وفق امتحانات غاية في الصعوبة ؛ وهذه الجامعات تمد البلاد بالكفاءات العليا التي ساهم في التنمية[1].

نتيجةً لهذا النظام لا تواجه البلاد مشكلات البطالة ، كما حصل الطلاب على نتائج متقدمة في اختبارات الكفاءة الدولية (PISA) ونافسوا البلدان المتطورة .

التجربة البريطانية :

يتم التركيز على رفع قدرات ومهارات خريجي التعليم العالي حتى ينافسوا في سوف العمل ، ويبلغ معدل توظيف الخريجين 95.7 إلى غير الخريجين 91.3 ، وهذا يؤكد ارتباط مخرجات اتعليم العالي بسوق العمل .

أما من حيث الدخل فإن راتب الخريج أعلى بنسبة 70% من غير المتخرجين الذين لا يزيد متوسط دخلهم عن 8.92 جنيه استرليني . بالمقابل فإن خريجي الآداب يحصلون على حد أدنى من الدخل ؛ حيث أن متوسط أجورهم 12.09جنيه أي بنسبة 21% أقل من خريجي المواد العلمية ؛ حيث تبلغ ساعة خريجي الطب والأسنان 21.9 جنيه .

بريطانيا هي الأعلى في نسبة التوظيف من بين الدول الكبرى وتستهدف أن تكون في صدارة العالم عام 2020م في مجال توظيف الخريجين . ويقتضي ذلك مراعاة زيادة اكتساب المهارات في جميع المراحل بصفة عامة وللمتعلمين الذين يبلغون 40% في المرحلة الجامعية بصفة خاصة ؛ لذا فإن الدولة تسعى لزيادة المهارات بالتنسيق مع المجالس المهنية مع تكثيف التدريب في أماكن العمل[2].

الدراسات السابقة :

([1]) جمال الهومندي ، التعليم في كوريا : الإصرار على مواصلة التقدم، مجلة المعرفة العدد 186، الرياض، السعودية،10/ 2010م

([2])World Bank.2012.World Development Report2013 Overview :Jobs: World Bank license:Creative Common Attribution ccby 3.0

مدى التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالسودان

تناولت بعض الدراسات وأوراق العمل العلاقة بين التعليم وسوق العمل ، ويستعرض الباحث منها الآتي :

-دراسة سارة حسن موسى [1] التي عنوانها التوسع في التعليم العالي وسوق العمل في السودان .

الهدف من الدراسة : الوقوف على سياسات التوسع في التعليم العالي في الفترة (1990-2000)

منهج الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدمت الاستبانات كأدوات لجمع بيانات الدراسة .

تورد الدراسة أنه في عام 1997/96 تم تخريج (26500) طالباً وطالبة . ولم تتمكن الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية من تشغيل اكثر من (3958) خريجاً أي نسبة 15 %فقط من الخريجين . وتوالت زيادة إعداد الخريجين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية ولم يقابل هذه الزيادة تطور في سوق العمل مما ادى إلى ازدياد عطالة الخريجين وأثبتت نتائج الدراسة أيضاً أن من أسباب ضعف فرص توظيف الخريجين عدم وجود خطط للاستخدام في مدى قريب أو متوسط أو بعيد لمقابلة التوسع الذى حدث في التعليم العالي .

2-ورقة عمل قدمتها الأستاذة هانم برهان الدين مدير عام الإدارة العامة للتخطيط والمتابعـــة

في الورشة الإقليمية الثانية لمخططي التشغيل بدبي عام 2009م وتناولت فيها واقع سوق العمل السوداني وأثر الأزمة المالية العالمية عليه ، وعرضت المحاولات التي قدمتها حكومة السودان لمعالجة هذه الأزمة . وذكرت الورقة أن بطالة الشباب تقدر بحوالي 28% أي ضعف المعدل العام كما تقدر بطالة الخريجين بحوالي 48% أي أكثر من ثلاثة أضعاف المعدل العام . وتبلغ نسبة المشتغلين بأجر بحوالي 33% من القوي العاملة الذين يعانون في الوقت نفسه من عدم مواءمة المهارات والمعارف المكتسبة مع الفرص المتاحة مع ضعف الأجور . وتذكر الورقة أن (27154) من العمالة السودانية هاجرت للعمل

(1) سارة حسن موسى ، التوسع في التعليم العالي وسوق العمل في السودان ،دكتوراة غير منشورة ،معهد الإدارة العامة والحكم الاتحادي، جامعة الخرطوم ، السودان ،2004

بالخارج خلال عام 2008م بزيادة (55%) عن العام السابق له ؛ بينما بلغت العمالة الأجنبية بالسودان 13854.

ترى الورقة أن أثر الأزمة العالمية كان واضحاً في الاقتصاد وتسبب في ثبات الأجور وارتفاع الأسعار وأدى لرفع معدلات الهجرة . وترى مقدمة الورقة أنه لابد من إجراء مسوحات دقيقة وعاجلة لسوق العمل مع التخطيط ورسم السياسات وربطها بمخرجات التعليم لتحقيق التوازن بين العرض والطلب علي القوي العاملة . كما تقترح دراسة المشروعات التنمية بالريف والعمل علي وضع مناهج حرفية وتدريبيه تتناسب وقدرات الطلاب وتستجيب للمتغيرات في سوق العمل. وترى الورقة أن الحلول تكمن في سياسة دعم مشروعات الخريجين التي انتهجتها الدولة ومشروع النهضة الزراعية ومشروعات التمويل الأصغر .

3-دراسة محمد أدهم علي وعنوانها: تطور النظام التعليمي في السودان نحو رؤية لمعالجة الفاقد التربوي وعطالة الخريجين .

وهدفت الدراسة إلى إبراز التطور الذي شهده النظام التعليمي بمستوياته كافة كما تناول أوجه استخدام مخرجاته . واقتراح رؤى مستقبلية لتحقيق كفاءة الاستخدام .

وأشار الباحث إلى أن نسبة التعليم الفني تدنت من 60% إلى 5.5% ، ويعزي ذلك لعدم ودية نظرة المجتمع للتعليم الحرفي . وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج منها :

1-أهم المشكلات التي تواجه سوق العمل هي استيعاب خريجي التعليم العالي ومادونه وإعادة المتأثرين بإعادة هيكلة الاقتصاد .

2-لم يسفر الأداء الاقتصادي على تحسين جوهري في الانتاجية الكلية ولا في انتاجية العنصر البشري في ظل هيمنة القطاع الحكومي على الأنشطة كافة واعتباره المخدم الرئيس للقوى العاملة .

3-بالرغم من الزيادات الكبيرة في أعداد الخريجين (2001-2005م) إلا أن نسبة الاستيعاب في الوظائف تراوحت مابين (15-35%) .

يقترح الباحث التركيز على التدريب التحويلي لتغيير المسارات المهنية بم يتوافق مع سوق العمل ، وفي ذلك يقترح أن تكون هناك مراكز تدريب ملحقة

بالمدارس والجامعات يلتحق بها الخريجون لإعدادهم حسب حاجة سوق العمل ؛ مع الاتفاق مع الجهات المخدمة لضمان تشغيلهم بعد التدريب .

ويوصي الباحث بعدة توصيات منها :

- تغيير نظرة المجتمع غير الودية نحو العمل اليدوي.
- ربط التدريب بالبيئة المحلية: لمشاركة المتخرجين في تنمية مناطقهم.
- وضع سياسات واضحة المعالم للتنسيق بين التعليم والتدريب والاستخدام والاهتمام الصارم بتنفيذها.
- مسح الحاجات التدريبية خلال العام الأول من المدى الزمني للإستراتيجية للوصول إلى خطط واقعية قصيرة وطويلة المدى للتدريب في المرافق والمؤسسات والتنظيمات كافة.
- إنشاء وحدات للتدريب في المرافق والمؤسسات والتنظيمات كافة.
- إنشاء مركز قومي لإعداد وتدريب المدربين.
- إنشاء مجمع السودان للتدريب التحويلي بحيث تمثل أمانة تشغيل الخريج المنتج نواة له.
- إنشاء المجلس القومي لتنمية واستخدام الموارد البشرية.

4-ورقة االمقاربة بين التعليم الفني والتقني واحتياجات سوق العمل أعدها : نصر الدين عمر الياس ، أمين محمد أمين سوركتي

استهدفت الورقة دراسة احتياجات سوق العمل بالسودان من خلال تقديرات الغرف التجارية والصناعية وغيرها من الغرف الخاصة بإتحاد أصحاب لعمل ومن ثم المقارنة بينها وبين مخرجات التعليم الفني والتقني .

وحصروا أهم المشكلات التي تواجه سوق العمل في الآتي :

1-استيعاب خريجي الجامعات والمعاهد العليا ومادونها .
2-إعادة تأهيل المتأثرين بإعادة الهيكلة والخصخصة .
3-استيعاب الأجانب .
4-هجرة العقول والمهارات .
5-التوسع في التعليم العالي وإسقاطات القبول .

وأكد الباحثان على أهمية التعيم الفني والتقني للحصول على الوظائف وذكروا أن ما نسبته 65% من الوظائف في العالم في القرن الواحد والعشرين

يحتاج إلى شهادة جامعية متوسطة على الأقل . كما أشاروا إلى أن ما نسبته (36% -50%) من الوظائف خلال الخمسة عشر عاماً القادمة ستكون وظائف تحتاج إلى مهارات تقنية ، وأن الفنيين سيكونون أيضاً بحاجة إلى مهارات أكثر خلال الفترة القادمة .

لمواجهة هذا الواقع اقترح الباحثان :

1-التركيز بصورة أكبر على التعليم التقني والمهني حيث أن 25% فقط من الوظائف الفنية تحتاج إلى التعليم الجامعي .

2-التدريب والتطوير المستمر للمواءمة مع حاجة المجتمع من القوى العاملة .

3-التنسيق المستمر مع قطاعات العمل لتخريج الأعداد المناسبة مع اكسابهم المهارات اللازمة لأداء العمل بصورة جيدة .

5-تقرير اللجنة الفنية لتفعيل سوق العمل و محاربة البطالة[1]:

يذكر التقرير أن السودان لم يواجه مشكلات البطالة حتى 1979 لمحدودية مخرجات التعليم وتبني الدولة سياسات تكفل توظيف خريجي الجامعات والمدارس الثانوية . وفي الفترة التي تلت ذلك تضخمت ظاهرة البطالة واستفحلت لأسباب يلخصها الباحث في الآتي :

1-عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية وخارجية .

2-تنامي معدلات النمو السكاني .

3-النزوح بأعداد كبيرة فاقت السيطرة على معسكرات الإيواء .

4-توقف التدفقات النقدية (المنح والقروض..) .

5-تنامي الحراك السكاني وتعثر الأنشطة الاقتصادية لسائر الولايات .

يركز التقرير في توصياته على تخفيف العبء الضريبي على صغار المنتجين وإعفاء الصناعات الصغيرة من الرسوم .ويؤكد على وضع ضوابط لتشجيع الصادر في المجالين الزراعي والحيواني وحماية المنتج من

(1) تقرير اللجنة الفنية لتفعيل سوق العمل و محاربة البطالة موقع : وزارة رئاسة مجلس الوزراء-هيئة المستشارين-السودان 2010م

المنافسة العالمية حتى يسهم ذلك في استقرار وتطوير العديد من الأنشطة المصاحبة

ويورد الباحث بعض الدراسات الأخرى من دول العالم العربي التي تعاني مشكلات مشابهة :

6-دراسة محمد السيد مناع ،حمدي محمد عزت [1]: تقويم علاقة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل لمواجهة البطالة في المملكة العربية السعودية . أجابت الدراسة عن أسباب البطالة ، وآثارها ، والرؤى التربوية لتحسين كفاءة مخرجات التعليم للوفاء باحتياجات سوق العمل .

استخدم الباحثان المنهج الوصفي ، كما استخدما الاستبانات لتعرف آراء أعضاء هيئة التدريس حول بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي .

توصل الباحثان لعدة نتائج أهمها أن انخفاض جودة التعليم له أثر كبير في البطالة ، كما أنه يؤدي إلى انتشار الجريمة . ويقترح الباحثان تحسين كفاءة مخرجات التعليم من خلال تدريب الخريجين ، وتطوير مؤسسات التعليم ، وتعزيز الشراكة بينها وبين سوق العمل . كذلك تقترح الدراسة استمرار متابعة الخريجين لحصر احتياجاتهم التدريبية وتلبيتها .

7-دراسة سيلان جبران العبيدي[2] : المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي . عرضت الدراسة واقع التعليم العالي ومدى مواءمة مخرجاته لحاجات المجتمع وسوق العمل في البلدان العربية حيث ذكرت الدراسة أن عدد الجامعات في الدول العربية بلغ 385 جامعة في العام 2008 م مقارنة ب 233 جامعة في عام 2003م، أي بنسبة زيادة بلغت 53.6% وبواقع 152 جامعة ، وارتفع عدد الجامعات الخاصة خلال الفترة نفسها بمقدار 115 جامعة أي بما يعادل 4.4 مرة مقارنة بعام 1993م ، ليتساوى عددها مع عدد الجامعات الحكومية في الدول العربية. بلغ إجمالي عدد الطلاب

(1) محمد السيد مناع ،حمدي محمد عزت، تقويم علاقة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل لمواجهة البطالة في المملكة العربية السعودية، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، جامعة الملك فهد للبترول ، 24-27فبراير 2008م

(2) سيلان جبران العبيدي، المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي ،المؤتمر الثاني لوزراء التعليم العالي في العالم العربي ، منظمة اليونسكو، بيروت 6-10ديسمبر 2009م

الدارسين في الجامعات العربية، بحسب البيانات المتوفرة لتسع دول عربية (4.4) مليون طالب في عام 2008م منهم 3.7 مليون طالب في مرحلة البكالوريوس يشكلون ما نسبته 87 % من طلاب التعليم العالي بينما استحوذت المعاهد الفنية على نسبة 5% من أعداد الدارسين في هذه الدول ، 8% لطلاب الدراسات العليا المختلفة (دبلوم، ماجستير ، دكتوراة ..) . كان النصيب الأكبر من الطلاب الملتحقين في الكليات والتخصصات الأدبية والإنسانية، حيث لم تتجاوز نسبة الطلاب الملتحقين بالكليات العلمية والتقنية سوى 31 % من الإجمالي لهذه الدول مجتمعة.

وذكرت الدراسة أن ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل يرجع إلى :

1- انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتها تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية.

2- انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخريج أعداد من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى.

كذلك ذكرت الدراسة عدة توصيات منها :

1-تنفيذ عملية تقويم دورية للتأكد من أن مؤسسات التعليم العالي تحقق الأهداف والاستراتيجيات والبرامج لتتواكب ومتطلبات التنمية وحاجات المجتمع والعمل على تحسين الأداء ومتطلبات التطوير.

2-توطيد العلاقة والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص في العديد من

المجالات المشتركة وإيجاد آليات أكثر مرونة للتنسيق في ضمان الجودة لمخرجات التعليم العالي.

3-استحداث مكون خاص بالتدريب العملي (التطبيقي) في كل برنامج دراسي يربط ما يدرسه الطالب في الجامعة مع متطلبات العمل.

4-ضرورة قيام الجامعة بقياس رضا المستفيدين عن أداء خريجها والتقصي عن مواصفات واحتياجات سوق العمل من الخريجين.

5-دراسة احتياجات ومتطلبات سوق العمل من المتخرجين في الاختصاصات المختلفة وبناء آلية للتعرف على احتياجاته لاستيعابها في خطط التعليم العالي مع إنشاء قاعدة بيانات تفي بالغرض المطلوب .

ركزت الدراسات السابقة على أسباب البطالة من جهة وعدم توظيف الخريجين من جهةٍ أخرى ، وركز بعضها على نوعية إعداد الخريجين من حيث المناهج التي تؤهلهم لسوق العمل ، كما رأت بعض الدراسات أن أسباب البطالة هو التركيز على الدراسات النظرية التي لا تناسب حاجة سوق العمل . وذكر باحثون آخرون أن المشكلة تكمن في التركيز على خريجي الجامعات وإهمال الكوادر الوسيطة التي تمثل مخرجات التعليم الفني والتقني ، ورأى البعض أن المشكلة في عدم تطبيق نظام الجودة بصورة فاعلة.

وحيث أن الباحث يركز في دراسته على مدى التوافق بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل بالسودان ؛ فسيستفيد من كل الدراسات السابقة التي أوردها ؛ حيث إنها ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بموضوع دراسته. وسيقوم الباحث بالتطرق لما له علاقة بموضوع الدراسة عند مناقشة البيانات والإحصاءات التي يوردها .

عرض البيانات وتحليلها ومناقشتها :

قبل استعراض البيانات والإحصائية الخاصة بالتعليم العالي ومؤشرات البطالة يقدم الباحث بعض المعلومات عن السودان لتساعد في المقارنة وتحليل البيانات :

يقع السودان في فى الجزء الشم الي الشرقي من قارة أفريقيا . تبلغ مساحة السودان حوالى (1.882.000 مليون كيلو متر مربع) وهو بذلك أحد أكبر الدول الأفريقية حيث يأتى فى المرتبة السادسة عشرة بين بلدان العالم الأكبر مساحة ، وهو ثاني أكبر الدول الأفريقية بعد الجزائر وثالث الدول العربية بعد المملكة العربية السعودية والجزائر . وتشكل مساحة البر 1.752.187 كلم مربع ، ومساحة البحر 129.813 كلم مربع.

يقدر عدد سكان السودان فى بداية العام 2011م بحوالى 33.419.625 ويتكون السكان من قبائل تنحدر من أصول عربية وأفريقية ونوبية .

اللغة العربية هي اللغة الرسمية للسكان مع وجود بعض اللهجات المحلية . وتتبع البلاد نظام الحكم اللامركزي ؛ حيث تنقسم إلى 17 ولاية ولكل ولاية حكومتها الخاصة ، ويتم التنسيق مع الحكومة المركزية في الوزارات السيادية.

مناقشة البيانات الإحصائية لمؤسسات التعليم العالي ومؤشرات البطالة :

ارتفع عدد الجامعات في السودان من (5) جامعات في 1989م إلى (26) جامعة في عام 2003م ، وزاد قبول الطلاب من (5) آلاف طالب إلى أكثر من مائة ألف . وفي عام 2009م ارتفع عدد مؤسسات التعليم العالي إلى 83 مؤسسة[1] ؛ ليصبح عدد الطلاب (164910) طالباً . وفي عام 2012م أصبح عدد مؤسسات التعليم العالي أكثر من (100) مؤسسة : (40) جامعة حكومية و(8) أهلية و(55) كلية أهلية و(18) كلية تقنية (2). ويمكن ملاحظة مدى التغيير في أعداد الطلاب وتخصصاتهم في الفترة 2010/9 - 2011/10 – 2012/11م بالإطلاع على الجداول الآتية (3):

جدول رقم (1)

القبول لجميع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية للعام 2009-2010م

مجال الدراسة	مجموع	مجموع	المجموع
التربية وإعداد المعلمين	27817	633	
الدراسات الإنسانية	12965	964	
الفنون	4051	187	
العلوم الاجتماعية والسلوكية	10712	2991	
الصحافة والاعلام	2470	2627	
التجارة والادارة	16076	18304	

(1) سيف الدين الياس حمدتو ، مرجع سابق

(2) مقابلة وزير الدولة مع صحيفة الإنتباهة حول مشكلات التعليم العالي ، صحيفة الإنتباهة ،الخميس 2012/5/31

(3) إحصاءات وزارة التعليم العالي ، موقع وزارة التعليم العالي 2013/3م

القانون	12337	2797	
علوم الحياة	1587	274	
علوم فيزيائية	1126	656	
الرياضيات والاحصاء	1349	325	
الحاسوب والمعلوماتيه	5941	6284	
الهندسة والصناعات الهندسية	4954	6217	
التصنيع والصناعات الانتاجية	726	315	
العمارة والتشييد	1714	2430	
الزراعة والغابات والاسماك	3801	390	
البيطرة	690	-	
الصحة	9181	1141	
الخدمات الشخصية	202	53	
الخدمات الامنية	284	-	284
حماية البيئة	-	339	339
مجموع	117983	46927	164 910

جدول رقم (2)

الطلاب المقيدون بالجامعات الحكومية والأهلية للعام 2010-2011م

التخصص	بكالوريوس	دبلوم	المجموع
الدراسات الاجتماعية	120 864	2 5547	
الدراسات الانسانية	538 49	4 084	
الدراسات التربوية	103	7	

	216	68	
الدراسات الزراعية	209 13	4 30	
الدراسات الصحية	425 79	2 856	
الدراسات الهندسية	319 95	1 1090	
العلوم	332 85	9 719	
الخدمات	172 5	8 2	
أخرى	328 4	2 1388	
المجموع	411 710	7 5964	48 7674

جدول رقم (3)

الطلاب المقيدون بالجامعات الحكومية والأهلية للعام 2011-2012م

التخصص	بكالوريوس	دبلوم	مجموع
الدراسات الاجتماعية	123 366	37 670	16 1036
الدراسات الإنسانية	633 18	46 99	68 017
الدراسات التربوية	959	68	96

	19	9	608
الدراسات الزراعية	185 83	59 1	19 174
الدراسات الصحية	458 44	41 07	49 951
الدراسات الهندسية	349 52	20 624	55 576
العلوم	345 78	12 927	47 505
الخدمات	280 2	18 7	29 89
اخرى	536 6	20 672	26 038
المجموع الكلى	424 728	10 2166	52 6894

وللإجابة عن السؤال الأول من الدراسة : ما مدى تناسب أعداد الخريجين مع الأعداد التي يحتاجها سوق العمل ؟ يمكن مقارنة نمو أعداد طلاب البكالوريوس وطلاب الدبلوم من الجدول رقم (4) المبني على الجداول (1، 2، 3) وذلك كالآتي :

جدول رقم (4)

أعداد طلاب البكالوريوس والدبلوم في الفترة 2010/9 حتى 2012/11م

التخصص	9/ 2010م		10/ 2011م		11/ 2012م	
بكالوريوس	117983	71.5 %	411710	%84.4	424728	%80.6
دبلـــوم	46927	28.5 %	75964	%15.6	102166	%19.4

المجموع	164910	%100	487674	%100	526894	%100

من الجدول (4) نلاحظ الآتي :

زيادة أعداد طلاب التعليم العالي من حوالي 165 ألف عام 2010/9م إلى حوالي 527 ألف في عام 2012/11 أي بنسبة 320% تقريباً .

نقصان نسبة طلاب الدبلوم من 28.5 % في عام 2010/9م إلى 19.4% في عام 2012/11م ؛ مع الأخذ في الاعتبار الزيادة في العامين الأخيرين (3.8%) .

كذلك يمكن ملاحظة نسبة عدد طلاب الدراسات النظرية في الجدول رقم (5) الآتي :

جدول رقم (5)
النسب المئوية للتخصصات

المجال /النسبة المئوية	9/ 2010م	10 /2011م	11/ 2012م
العلوم الإنسانية والاجتماعية	%52.4	%42	%43.5
العلوم التربوية	%17.3	%21.3	%18.3
العلوم الهندسية	%12.5	%8.8	%10.5
العلوم الصحية	%6.7	%9.3	%9.5

من الجدول رقم (5) نلاحظ ارتفاع نسبة القبول للدراسات ا لإنسانية والاجتماعية تليها العلوم التربوية ثم العلوم الهندسية والعلوم الصحية . ويمكن ملاحظة أيضاً أن هناك زيادة مطردة في دراسة العلوم الصحية .

من جدولي (4) و(5) نلاحظ أن معظم المقبولين في التعليم العالي من طلاب الدراسات النظرية ، كما نلاحظ أن 80% من الطلاب يركزون على دراسة البكالوريوس ، ولا يوجد إقبال يذكر على الكليات التقنية والفنية . إضافةً لما سبق فإن جزءاً من طلاب الدبلوم يسعون لتكملة دراستهم للبكالوريوس ؛ وهذا ما يسمى بالتصعيد ، وليست هناك إحصائيات محددة عن عدد الذين صعّدوا دراستهم للبكالوريوس . ونتج عن ذلك وجود نقص في الكوادر الفنية

الوسيطة ، كذلك فإن عدم التوازن بين التخصصات حسب حاجة سوق العمل جعلت البلاد في حاجة لتشغيل الأجانب في بعض التخصصات حسب إحصائية وزارة العمل (2009) التي ذكرت أن عدد الأجانب الذين يمارسون عمل داخل السودان بلغ حوالي (17509) أجنبي منهم(53%) يعملون في المشاريع القومية ؛ (56%) منهم في قطاع البترو ل(36%) في قطاع السدود و(14%) في قطاع الكهرباء بزيادة (16%) عن عام 2007م (1).

كذلك فإن التركيز على التعليم الجامعي وخاصةً في مجالي الطب والهندسة أدى إلى الاختلال بالتوازن في الكوادر الوسيطة التي يقوم عليها العمل ؛ فقد زاد عدد كليات الطب من (5) عام 1990م إلى (28) عام 2006م . وذلك حسب الجدول التالي(2) :

جدول رقم (6)

مؤسسات التعليم العالي للعلوم الصحية

كلية أو معهد	عام	خاص	المجموع
الطب	21	7	28
الأسنان	4	6	10
الصيدلة	5	7	12
المختبرات الطبية	9	8	1

(1) هانم برهان الدين ، مرجع سابق

(2) Dr. Elsheikh Badr, Human Resources for Health, (2008-2012),A Report for the World Health Organization (WHO) and the Federal Ministry of Health)/Sudan. Strategic Work Plan for Sudan.12/2007

			7
علوم التمريض	7	3	10
علوم الأشعة	2	3	57
الصحة العامة والبيئة	7	1	8
علوم البصريات	1	-	1
العلاج الطبيعي	1	3	4
علوم التخدير	1	3	4
المجموع	59	39	98

نلاحظ من الجدول أن مؤسسات القطاع الخاص التعليمية في الحقل الطبي قد زادت من (2) عام 1990م إلى (39) عام 2006م ؛ أي ما يمثل 41% من التعليم الطبي إلا أن التركيز كان على الطب وطب الأسنان والصيدلة ولم يشمل قطاع التمريض والقطاعات الطبية المساعدة . وانعكس ذلك على عدم التوازن بين التخصصات في المجال الطبي ؛ حيث يمثل الأطباء ما نسبته 48% والممرضون 8% من خريجي 2006/2005م ولازالت هذه النسبة مختلة ؛ حيث نجد أن مقابل كل (6) أطباء ممرض واح د في حين أن النسبة العالمية – حسب WHO هو (4) ممرضين لكل طبيب(1) . ويشير تقرير (وزارة الصحة مع WHO) إلى أن نسبة عدد الطلاب إلى الأساتذة مرتفعة مقارنةً بمعدلات

(1) Dr. Elsheikh Badr,ibid.p28

تدريب الأطباء العالمية (1 :4) أو حتى (1 :6) في ظروف مماثلة ، فضلاً عن تدني الجودة في المختبرت . كذلك يشير التقرير إلى أن معدلات المتخرجين من التعليم الطبي والمختبرات عالية وأن معدلات البطالة من المتخرجين من كليات الصحة والمختبرات وصلت إلى 60% (1). وقد ذكر وزير الدولة للتعليم العالي أن المجلس الطبي أشار إلى وجود (16) كلية تمريض وقبالة يقابلها (31) كلية طب وأن المفترض أن يكون مقابل كل طبيب أربعة من الكوادر الصحية الأخرى من حملة الدبلوم أو البكالوريوس التقاني . ووافق الوزير على أن عدم التوازن في التخصصات وخاصةً في مجالي الطب والهندسة أدى إلى بطالة الخريجين ، وأن التركيز خلال الفترة القادمة سيكون على الكليات التقنية . وعن حل مشكلة البطالة ذكر أن السعودية ودول الخليج استوعبت هذا العام حوالي (3500) طبيب سوداني (2) . ويرى الباحث أن قبول الطلاب في مؤسسات التعليم العالي يجب أن يبنى على خطة الدولة للتنمية وعلى الاحتياجات ال فعلية لسوق العمل .

ولمعرفة معدلات تشغيل الخريجين بصفة عامة يمكن الاطلاع على الجدول التالي :

جدول رقم (7)
التسجيل والإستيعاب للخريجين عبر لجنة الاختيار الاتحادية للخدمة العامة للأعوام(2007– 2011م)(3)

([1]) Dr. Elsheikh Badr,ibid.

(2) مقابلة وزير الدولة مع صحيفة الإنتباهة حول مشكلات التعليم العالي ، صحيفة الإنتباهة ،الخميس 2012/5/31

(3) لجنة الإختيار للخدمة العامة ،تقارير وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل .

البيان	2007 م	2008 م	2009 م	2010 م	2011 م
قوائم الخريجين المسجلين	26754	12193	18143	26374	21209
المستوعبين بالخدمة العامة من الخريجين	5309	2959	5563	5006	6139
نسبة المستوعبين للمسجلين%	19.8	24.3	30.9	19.0	28.9

جدول رقم (8)
التسجيل والإستيعاب للخريجين عبر لجنة الإختيار للخدمة العامة للأعوام (2006 – 2011م) في الولايات (القطاع الخاص)

البيان	التسجيل	التعيين	النسبة %
الجامعيين	193.744	23.060	11.9
الثانويين	71.105	8.001	11.3

المصدر: تقارير وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل

ملحوظة :هذه البيانات لـ 15 ولاية مع غياب بعض ال بيانات لبعض السنوات

من جدولي (7) و (8) نلاحظ أن نسبة المستوعبين من الخريجين لا تتعد 30% أي أن البطالة بين الخريجين تزيد عن 70% -حسب لجنة الاختيار الاتحادية ، وأكثر من 80% في لجان الاختيار الولائية . وبكل تأكيد فإن هذه الأرقام تقريبية ؛ لأن كثيراً من الخريجين لا يسجلون لدى لجان الاختيار ؛ فإذا قارنا أرقام خريجي 2011م-حسب إحصائيات وزارة التعليم العالي – نجد أن عددهم حوالي (85487) بينما المسجلون لدى لجنة الاختيار عددهم (21209) ، والفارق كبير بين العددين . ولعل ذلك يرجع إلى أن معظم الخريجين فقدوا الأمل في الحصول على العمل بواسطة لجان الاختيار لعلمهم بأن فرص العمل محدودة

مدى التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالسودان جداً ؛ لذا سعوا إلى حل مشكلات البطالة إما بالهجرة أو بخلق فرص عمل خاصة حتى ولو كانت أعمال هامشية مثل السمسرة وقيادة (الركشات) .

أما عن ال وظائف المتاحة للخريجين فهي على قلتها تركز على تخصصات الكليات التقنية والتطبيقية ، ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول رقم(9) .

جدول رقم(9)

يوضح نسب المستوعبين حسب التخصصات

التخصص	2007 م	2008 م	2009 م	2010 م	2011 م
نسبة مخرجات الكليات التطبيقية%	90	80.6	88.5	94.8	91
نسبة مخرجات الكليات النظرية%	6.0	9.9	9.2	3.9	4.5
نسبة مخرجات المعاهدالعليا%	0	0	0.2	0	0
نسبة مخرجات الثانوي%	3.0	4.8	1.2	0.4	4.2
نسبة مخرجات الخبرات%	1.0	4.7	1.0	0.9	0.4

المصدر: تقاريرِ وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل

وللمقارنة بين أعداد الخريجين ونسبة المستوعبين منهم نورد الجدول التالي (1):

([1]) إحصاءات وزارة التعليم العالي

جدول رقم (10)

الخريجون من الجامعات الحكومية والأهلية حسب مجالات الدراسة للعام 2010-2011م

مجال الدراسة	بكالوريوس	دبلوم	مجموع
الدراسات الاجتماعية	18119	3814	21933
الدراسات الانسانية	8525	678	9203
الدراسات الزراعية	3268	3	3271
الدراسات الصحية	6648	1185	7833
الدراسات الهندسية	4948	1833	6781
العلوم	5332	1549	6881
خدمات	595	0	595
أخرى	830	9055	9885
المجموع الكلي	67233	18254	85487

من الجدول (9) نلاحظ أن حوالي 90% من الذين تم توظيفهم هم من خريجي الكليات التطبيقية . وبعملية حسابية بسيطة : إذا علمنا أن عدد خريجي 2011م هو 85487 –جدول (10) فيمكن استنتاج الآتي :

عدد خريجي الكليات النظرية = 35050 ، حوالي 41% من العدد الكلي للمتخرجين .

المتوقع حصولهم على العمل = 854 ، حوالي 4% من الحاصلين على الوظائف

عدد الخريجين المتبطلين = 34196 ، يمثلون حوالي 96% من خريجى الكليات النظرية، هذا في حال استخدام النسب المئوية من جدول(9) ، أما إذا استخدمنا الأرقام الموجودة في جدول (8) فإن نسبة المتوقع حصولهم على العمل من الكليات النظرية لا يزيد عن 267 متخرج من مجموع (35050) . بينما يتوقع حصول 5586 خريجاً على عمل من خر يجي الكليات التطبيقية البالغ عددهم 43871 . وإذا أضفنا عدد المتخرجين منذ 2007م وحتى الآن لأصبح رقم المتبطلين من الخريجين هائلاً ؛ ولأدركنا ضخامة المشكلة .

من المناقشة السابقة ي وكد الباحث على عدم التوافق بين أعداد المتخرجين وسوق العمل .

وللإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة : ما مدى امتلاك الخريج المهارات الكافية لأداء العمل بفاعلية واقتدار ؟ فقد كثر الحديث عن الأخطاء الطبية في الآونة الأخيرة ، كما أكّد وزير التربيةِ مراراً على ضعف نسب قبول طلاب كليات التربية . وأوصى المؤتمر القومي للتعليم برفع نسب القبول لكليات التربية إلى 75% مع تقديم بعض الحوافز التشجيعية لجذب الطلاب المتميزين[1]، وأكّد وزير الدولة للتعليم العالي على ذلك[2] ، لكن لم يتم شيء من ذلك حتى الآن ؛ بل إن نسب قبول طلاب كليات التربية قد تدنت هذا العام [3]_ ربما بسبب عدم توفر وظائف للمعلمين مع ضعف المرتبات . ولملاحظة مخرجات هذه الكليات يذكر الباحث نتائج الاختبارات التحريرية لمعلمي

([1]) توصيات المؤتمر القومي للتعليم ،2012/2م

([2]) مقابلة وزير الولة مع صحيفة الإنتباهة حول مشكلات التعليم العالي ، صحيفة الإنتباهة ،الخميس 2012/5/31

([3]) الإدارة العامة للقبول ، دليل القبول لمؤسسات التعليم العالي 13/12، السودان

الرياضيات المتقدمين للعمل بإحدى المؤسسات التعليمية حسب الجدول التالي[1]:
(موعد الاختبار التحريري معلن قبل أكثر من شهر من انعقاده)

جدول رقم (11)
نتائج الاختبارات التحريرية لمعلمي الرياضيات المتقدمين للعمل بإحدى المؤسسات التربوية للعام 11/ 2012م

المرحلة/العدد	أقل من 50%		50 فأكثر	60 فأكثر	70 فأكثر	المجموع
الأساس	44	%66	8	4	10	66
الثانوي	11	%50	3	4	4	22
المجموع	55	%62	11	8	14	88

ومن الجدول (11) يمكن ملاحظة أن 66% من الخريجين المختصين في الرياضيات لم يجتازوا اختبار المقابلة التحريري ال ذي يركز على معلومات الكتاب المدرسي لكلٍ من السادس والسابع والثامن الأساس ؛ بل إن (7) منهم حصلوا على أقل من 10% . أما بالنسبة للمتقدمين للمرحلة الثانوية فلم يحصل 50% منهم على درجة النجاح في المقررات التي يفترض أن يقوموا بتدريسها ، ونتائج المواد الأخرى ليست أفضل كثيراً من هذه النتيجة ؛ ولعل ذلك أحد أسباب تدني مستويات التعليم . وقد اطلع الباحث أيضاً على نتائج الاختبارات التحريرية

(1) مؤسسة الخرطوم للتعليم الخاص ،إدارة التطوير التربوي ، الخرطوم 2012م

مدى التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالسودان

لبعض المتقدمين لوظائف أعضاء هيئة التدريس بإحدى الجامعات في العام 11/ 2012م [1]؛ يلخصها في الجدول الاتي :

جدول رقم (12)

نتائج اختبارات المتقدمين لوظائف التدريس بالجامعة 2012/11م

المجال/العدد	أقل من 50%		50 فأكثر	60فأكثر	70فأكثر	المجموع
اللغات (عربي، E ، فرنسي)	9	%30	8	10	3	30
العلوم الاجتماعية والإدارية	4	%33	4	4	-	12
الدراسات الإسلامية	2	%1	5	6	9	22
العلوم والرياضيات	18	%60	6	2	4	30
المجموع	33	%35	23	22	16	94

من الجدول (12) باستثناء الدراسات الإسلامية نلاحظ أن عدد الذين لم يجتازوا الاختبارات التحريرية يمثلون ثلث المتقدمين تقريباً ؛ بل إن 60% من المتقدمين لم يجتازوا اختبارات الرياضيات والعلوم – علماً بأن موعد الاختبار محدد منذ أكثر من شهر من انعقاده .

ومن خلال إحصاءات التعليم العالي فإن عدد أعضاء هيئة التدريس – بمختلف الدرجات العلمية- هو 12463 وعدد الطلاب 526894 للعام الدراسي 2012/11م – ويرى الباحث أن هذا العدد قد يكون أكبر من الموجود الفعلي لأن

(1) الشؤون العلمية ، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ، 2013م

كثيراً من أساتذة المؤسسات الخاصة متعاونين معها ؛ حيث أنهم يدرسون في مؤسسات القطاع العام . وإذا سلمنا بصحة هذا العدد فإنه يعادل (1/ 43) بينما معدل (الأستاذ/طالب) عالمياً هو 25/1 . وفي العام 2013/12م تراجعت هذه النسبة كثيراً بسبب الهجرة الكبيرة لأساتذة الجامعات مما يزيد من تدني مخرجات التعليم العالي . كذلك فإن ضعف التجهيزات وقلة الأجهزة والمعدات بالمعامل ، وتكدس أعداد الطلاب في قاعات الدراسة ؛ كل هذه عوامل لا يمكن إنكار أثرها على تدني مخرجات التعليم .

خاتمة البحث (النتائج والتوصيات)

أولاً : نتائج البحث

- زيادة أعداد خريجي مؤسسات التعليم العالي عن حاجة سوق العمل .
- عدم امتلاك الخريجين للقدرات والمهارات الكافية التي تؤهلهم للأداء الجيد في سوق العمل
- التركيز على الدراسات النظرية ساهم في زيادة البطالة في أوساط الخريجين .
- عزوف المتقدمين للتعليم العالي عن دراسة الكليات التقنية والفنية أدى إلى اختلال في التوازن بين التخصصات في سوق العمل .

ثانياً : التوصيات

1/ربط خطط مؤسسات التعليم العالي بالخطة الإستراتيجية للبلاد مع أخذ آراء الكليات في سياسات القبول بالتعليم العالي ، ومراعاة ظروفها وإمكاناتها .

2/ التأكيد علي أن التعليم العالي هو مؤسسة عملية إنتاجية ذات مردود كبير علي التنمية والدخل القومي في البلاد.

3/ تبنّي نموذج الجامعة المنتجة التي تتكامل فيها وظائف التعليم والتدريب المستمر والاستشارات والبحوث والأنشطة الإنتاجية.

4/ إشراك ممثلي سوق العمل في بناء خطط التعليم وتقويم المقررات حتى تبنى بصورة واقعية تراعي أعداد الخريجين والقدرات والمهارات المتطلبة للعمل .

5/ التركيز على التعليم التقني والتقاني والتقليل من التخصصات النظرية لأقصى حد ، ويمكن وقف القبول في بعض التخصصات غير المرغوبة في سوق العمل .

6/ الربط بين الدراسة النظرية والتدريب في أماكن العمل في الكليات التطبيقية مع ملاحظة:

أ- تعريف المتدرب بأخلاقيات العمل قبل البدء في التدريب.

ب- وضع خطة تدريبية واضحة يحققها المتدرب في نهاية البرنامج.

7/ اقتراح آلية لربط الخريجين بالكليات التي تخرجوا منها وتحديد نِسَب تشغيل الخريجين ولمعرفة مدى استفادتهم من دراستهم وكذلك المشكلات التي واجهتهم في سوق العمل.

8/قيام وزارة التعليم العالي بمراجعة برامج الجامعات للتحقق من مدى ارتباطها بحاجات المجتمع وإسهامها في تنمية مهارات الطلاب وإعدادهم للعمل المنتج.

9/ تحقيق التكامل بين الكليات وسوق العمل بالتدريب المستمر للخريجين بعد مزاولة العمل ، تأكيداً لمبدأ التعليم المستمر في مؤسسات التعليم العالي.

10/قيام الجامعات بقياس رضا المستفيدين من أداء خريجيها واتخاذ القرارات اللازمة تجاه ذلك.

11/ تقديم الحوافز والدعم المناسب لمؤسسات سوق العمل التي تستوعب الخريجين لضمان استمراريتها وتطورها.

12/ توعية المجتمع وتنمية اتجاهاته نحو العمل اليدوي .

13/ ربط مؤسسات التعليم العالي بالتعليم العام وردم الهوة بينهما حيث أن العلاقة متبادلة بين مؤسسات التعليم العام ومؤسسات التعليم العالي.

14/إجراء مسح لسوق العمل باستخدام استبانات دقيقة لتحديد عدد الوظائف المطلوبة ونوعها.

15/ إجراء دراسة تتبعية في كل تخصص لتقويم أداء خريجي التعليم العالي وإجراء التعديلات في المناهج بناءً علي ذلك.

16/ إجراء دراس ات مسحية لمعرفة نسبة التشغيل في كل تخصص من تخصصات التعليم العالي.

17/ التنسيق والربط الكامل بين لجان الاختبار ومؤسسات التعليم العالي لتحديد معدلات التشغيل والبطالة.

18/ قيام لقاء سنو ي بين مؤسسات التعليم العال ي وممثلي سوق العمل لإجرا ء مزيد من التنسيق لحل المشكلات وتوفير فرص العمل .

19/ الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في الربط بين التعليم وسوق العمل ، وتجنب هدر طاقات الشباب . وتوجيهها نحو التنمية وتطوير البلاد .